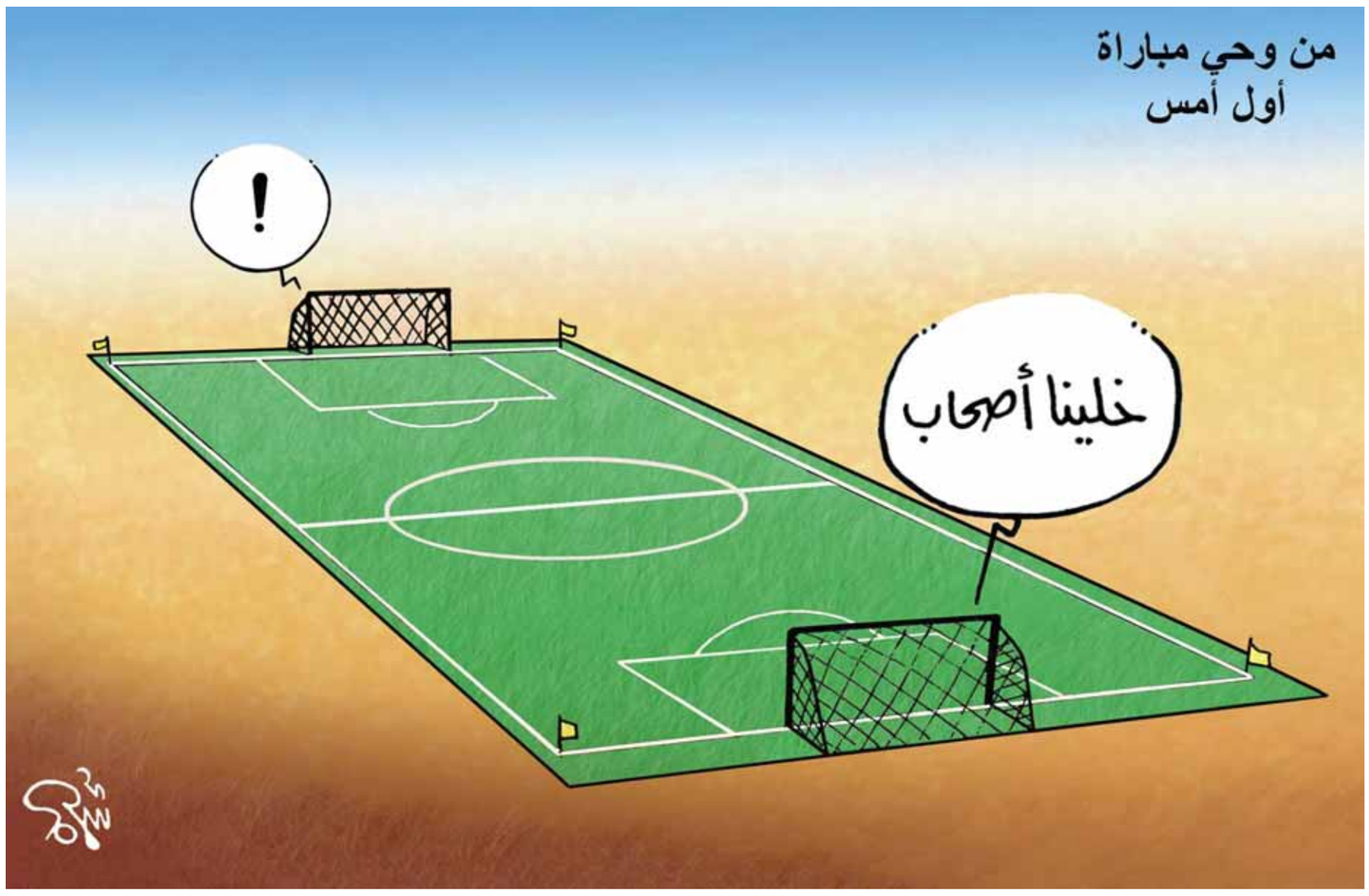


## كلمة ونص

# الصدأ الإداري

**محمد راكان مصطفى**

يبدو أن الصدأ استفحل وترسخ في مفاصل العمل الإداري والخدمي الحكومي، وأصبح الروتين والتعقيد سمة الأداء، والفساد والرشاوى سر تيسير الأمور، حتى وصل الأمر إلى مرحلة لم يعد يجدي معه زيت الإصلاح الإداري نفعاً بل على العكس زاد في تعنت صدئه وتعقد روتينه، في ضوء تراخي القائمين على هذه المؤسسات بخلق بنية تنموية مؤسساتية تهدف إلى تطوير العمل بشكل يضمن الاستجابة لاحتياجات المواطنين.

وكنموذج مصغر عن عموم الحال والذي نجد ذلك متمثلاً في مفتاح بوابة الاقتصاد السوري (الجمارك) إذ تفاجأ بأنه تم ربط معظم المفاصل الإدارية المهتمة بالعمل الخدمي بموظف واحد كلف بالعمل، من دون وجود بديل عنه توكل إليه مهام تسيير مصالح المواطنين في حال غيابه، غير آبهين بالضرر الذي يسببه توقف العمل أو بالخسارة التي يتعرض لها المواطن.

فضلاً عن عدم وجود تنسيق بين المديريات وعدم وجود آلية واضحة تضبط سير المعاملات إن كان لجهة الثبوتيات المطلوبة التي يجب أن تحتويها الإضبارة ما يحمل المراجع عبء التنقل برفقة المعاملة في مشوار نعيد إليكم وجواباً على كتابكم عدة أيام لاستكمال الثبوتيات التي لا يمكن استكمالها دون استخدام صاحب المعاملة كمراسل بين المديريات.

وفي حال أبدى المواطن أي عتب أو تذمر ودون سابق إنذار يحمل كامل المسؤولية بأنه السبب في النقص الحاصل في معاملته، ليطل عليك عند خروجك من الأبواب وجه مبتسم يسأل (إن شاء الله مشيت أمورك... ما بدك تحلينا!)

أمام الواقع المرير يتجلى بوضوح أهمية تطبيق مشروع الإصلاح الإداري الذي أطلقه رئيس الجمهورية بشار الأسد والعمل بجهد لوضع الهيكليات والتوصيف الوظيفي والأنظمة الداخلية للمؤسسات وقياس الإجراءات بين المواطن والمؤسسات أو داخل المؤسسات أو فيما بينها وقياس رضى المواطن والموظف ومكافحة الفساد.

# مرسوم بتعيين ٤٩ قاضياً مصرفياً وتجارياً وتموينياً

**محمد منار حميجو**

أصدر الرئيس بشار الأسد مرسوماً تشريعياً بتعيين ٤٩ محامياً قضاة بوظيفة مستشاري استئناف في محاكم الاستئناف التموينية والتجارية والمصرفية إضافة إلى قضاة تحقيق مالي وقضاة نيابة عامة مالية بالمرتبة والدرجة والراتب، لمن أجروا مسابقة لدى وزارة العدل في عام ٢٠١٥ لتعيين عدد من المحامين كقضاة وذلك لسد الحاجة ولاسيما بعد إحداث محاكم اختصاصية منها تجارية وتموينية.

وأشاد العديد من المحامين والقضاة عبر صفحاتهم على التواصل الاجتماعي بهذه الخطوة فقال أحد القضاة أنه يجب زيادة عدد القضاة باعتبار أن هناك محاكم جديدة اختصاصية ومن ثم فإن تعيين قضاة مختصين في المحاكم التجارية والمصرفية خطوة نحو تكريس مبدأ الاختصاص.

ورأى محام أنه لا بد من زيادة عدد القضاة وذلك للحاجة الملحة باعتبار أن عدد القضاة في سورية نحو ١٧٠٠ قاض، مضيفاً لا بد من البحث أيضاً عن النوعية في تعيين القضاة باعتبار أن حقوق المواطنين متعلقة بهذه المؤسسة.

وأشار بعض القضاة إلى ضرورة النظر في موضوع راتب القضاة فقال أحدهم إن راتب المستشار في محكمة الاستئناف لا يتجاوز ٢٦ ألف ليرة سورية، مطالبين بضرورة العمل على زيادة راتب القضاة.

وكانت وزارة العدل أجرت منذ أسبوعين مسابقة لتعيين عدد من خريجي الحقوق في المعهد القضائي إلا أن نسبة النجاح كانت متدنية لم تتجاوز ٥ بالمئة من عدد المتقدمين والذي بلغ عددهم نحو ١٣٠٠ خريج ما أثار ذلك سخط الكثير من المتقدمين ولاسيما فيما يتعلق بموضوع الأسئلة.

### حلب عيدت بالكهرباء بعد غيابها ثلاث سنوات

# اليوم ٢٠٠ ميغا وقريباً ٥ مجموعات جديدة بـ١٢٥ ميغا

**محمود الصالح**

**بين المدير العام لشركة كهرباء حلب محمد الصالح لـ«الوطن» أنه وبجهود متميزة من العاملين في شركة كهرباء حلب عاد التيار الكهربائي إلى مدينة حلب مع اليوم الأول من عيد الأضحى وتم تشغيل خط التزويد الجديد الذي نفذ مؤخراً من مدينة حماة إلى سلمية وأثريا وخناصر عبر الطريق الآمن وحصلت حلب على ٢٠٠ ميغا واط ساعي بشكل مستمر وحسب خطة التوليد العامة في البلاد هذا ما كشف عنه المهندس ، وأضاف أن الشركة تعمل على توفير التيار الكهربائي وفق خطة موضوعة حيث يتم تزويد المواطنين بمعدل ٨-١٢ ساعة يومياً وبالنسبة للصناعيين يتم تزويدهم بالتيار الكهربائي ١٢ ساعة يومياً، من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة الثامنة مساء والمناطق الصناعية التي يتم تزويدها هي المدينة الصناعية، في الشيخ نجار والعرقوب.**

**وأكد الصالح أن الهدف من المشروع الجديد لمدينة حلب هو إيصال الكهرباء بشكل آمن ومستمر للمدينة بعيداً عن الأعمال الإرهابية التي تستهدف شبكات الكهرباء وقد تم إنجاز هذا الخط خلال ثمانية أشهر في وقت كان في الظروف العادية يحتاج إلى ٣ سنوات.**

**ويبلغ طول الخط الجديد ١٧٢كم باستطاعة ٢٣٠ ك.ف ويتكون من ٢٣٠ برجاً عالياً وتعرض العمال خلال تنفيذ المشروع إلى اعتداءات من المجموعات الإرهابية فأعاقت تنفيذ المشروع وأشار المدير العام إلى سعي الوزارة لتوفير مصادر جديدة للطاقة الكهربائية لمدينة حلب، من خلال الإعداد للتعاقد على إنشاء مجموعات توليد بطاقة ٢٥ ك.ف.أ للواحدة وبطاقة إجمالية قدرها ١٢٥ ك.ف.أ وبكلفة تصل إلى نحو ١٣٠ مليون يورو إضافة لعمل الشركة بمتابعة من محافظ حلب لتوفير مصادر أخرى لرفد الشبكة خلال الفترة القادمة.**

**وبين المدير العام أن الحاجة الفعلية اليوم لمدينة حلب من الطاقة الكهربائية تزيد عما هو متوافر لدينا علماً أنها كانت قبل الأزمة كانت تأخذ ١٨٠٠ ميغا وسيتم تحسين الوارد منا لطاقة بشكل متتابع.**

**وعن خطة الشركة لإعادة التيار الكهربائي إلى الريف أكد المدير العام أنه سيتم خلال شهر تقريباً تزويد ١٤ قرية شرق حلب بالتيار الكهربائي. أما في باقي الريف فيتم إجراء دراسة لكامل المناطق المحررة في الريف الشرقي لإعادة التيار الكهربائي إليها تباعاً.**

**وعن خسائر قطاع الكهرباء بين الصالح أن الخسائر في مدينة حلب فقط من دون الريف تصل إلى ٤٦ مليار ليرة وهناك تدمير أكثر من ٢٠٠٠ مركز تحويل في المدينة وتمنى المدير العام على أبناء حلب المساهمة في الحفاظ على التيار الكهربائي من خلال تشريد الاستهلاك والمحافظة على الشبكة العامة لتأمين استمرار وصول التيار الكهربائي إلى جميع أنحاء المدينة.**

> الصالح: خسائر الكهرباء في حلب ٤٦ مليار ليرة.. و١٤ قرية تتم إنارتها خلال شهر في الريف المحرر

# أسعار المستلزمات المدرسية نار كاوية

**حماة- محمد أحمد خبازي**

**يرى العديد من المواطنين أن أسعار المستلزمات المدرسية مرتفعة هذا العام قياساً إلى العام الماضي، وهي بحسب تعبير إحدى الأمهات التي كانت تتسوّق لأبنائها من السوق الطويل في مدينة حماة أنها باهظة جداً ونار تكوي قلوب الأسر الفقيرة قبل جيوبها!**

**وأكدت المواطنة شيماء الخضر وهي أم لولدين أن شراء مستلزماتهما المدرسية يحتاج إلى ٢٥ ألف ليرة، حتى لو كانت الحقيبة من النوع الرديء، والصدرية بولستر وليست قطنا ، والحذاء من النايلون وليس من الجلد!**

**وقال المواطن أحمد المقداد: إن ٣ أولاد في الإعدادي يحتاجون إلى أكثر من ٥٠ ألف ليرة ثمن مستلزماتهم المدرسية، والراتب كله لا يتجاوز الـ٤٠ ألفاً!**

**مديرة فرع السورية للتجارة في حماة صباح سرميني رأت أن الحل للغلاء الفاحش الذي طال المستلزمات المدرسية يكون بتوجه المواطنين إلى مؤسسات التدخل الإيجابي، وقالت: مع بداية كل عام دراسي تسعى المؤسسة للتدخل إيجابياً، وذلك بتوفير جميع المستلزمات المدرسية من اللباس والحقائب والقرطاسية في جميع منافذ وصالات المؤسسة والبالغ عددها ١٠٤ على مستوى المحافظة، ومنها ٢١ منفذاً في حماة المدينة ما يخفف من معاناة المواطن، وقد وصلت نسبة فرق الأسعار عن تلك الموجودة في الأسواق إلى ٤٠ بالمئة بعد قرار التخفيض الأخير الذي اتخذته الإدارة.**

**فمثلاً سعر القميص المدرسي يبدأ من ٩٠٠ ليرة والصدرية من ٩٥٠ ليرة وبدلة الجينز المدرسية ٢٤٠٠ ليرة وكذلك الحقيبة تبدأ من ١٢٠٠ ليرة والقرطاسية من ٦٠ ليرة للدفتر وجميع الدفاتر من إنتاج المؤسسة وهي ذات جودة عالية.**

**وأيضاً هناك تقسيط لكل العاملين في الدولة من دون فوائد وبسقف ٥٠ ألف ليرة سورية والمواد متوافرة، وهناك جولات مستمرة من لجان لتزويد المنافذ بكل حاجاتها.**

### مشروع لأتمتة عمل لجان الأحياء في دمشق

# كلعو لـ«الوطن»: نتلقى وساطات لإشغالات الأرصفة.. ولا تفضيل لمنطقة على أخرى

**فادي بك الشريف**

**كشف عضو المكتب التنفيذي في محافظة دمشق عمار كلعو لـ«الوطن» عن تلقي المحافظة عدداً من الوساطات بين الفينة والأخرى فيما يخص موضوع الإشغالات، مؤكداً العمل بموجب توجيهات محافظ دمشق بالالتزام بمنع إشغالات الأرصفة وعدم التهاون مع هذا الموضوع، نافياً وجود أي مزاجية في التعامل مع موضوع حجز الأرصفة بين منطقة وأخرى.**

**ولفت كلعو إلى أن محافظة دمشق مستمرة بحملاتها يومياً لإزالة الإشغالات في العاصمة دمشق، مضيفاً عدم الخضوع لأي ضغوطات، وأن الوساطات لا تؤثر في قرار المحافظة بإزالة الإشغالات على صعيد تركيب الحدايد والعواميد والبسطات، وسط الحديث عن التشديد في مناطق والتراخي في مناطق أخرى.**

**وفي سياق متصل كشف عضو المكتب التنفيذي عن مشروع لأتمتة عمل لجان الأحياء في العاصمة، مشيراً إلى وجود أكثر من ١٠٠ لجنة في الأحياء الشامية، يطرحون المواضيع الخدمية في المنطقة على صعيد النظافة والكهرباء، كما يمثلون الأحياء فيما يخص بمعالجة مختلف المناحي الخدمية التي ترفع إلى المحافظة.. ونوه كلعو بضرورة وجود نظام أتمتة متكامل في دوائر الخدمات ولجان الأحياء للحد من الورقيات والسرعة في معالجة المشكلات والقضايا الخدمية وتخفيف العبء عن الموظفين، من خلال توجيه محافظ دمشق عبر سرعة معالجة الطلبات المحقة بشكل فوري.**

**كما أشار كلعو إلى تطبيق مشروع الأتمتة عن طريق مختصين بالمعلوماتية، معتبراً أن للجان الأحياء أهمية كبيرة لتوصيل أي عمل يتطلبه الحي من خدمات ما يتطلب تفعيل دورهم بشكل أكبر، بحيث تجلى دورهم بشكل فاعل خلال أزمة المياه التي شهدتها دمشق منذ أشهر.**

**وقال: نحضر بالاجتماعات الدورية للجان الأحياء، ونقوم بالمعالجة الفورية، علماً أنها تتم معالجة المواضيع بالتواصل الفوري مع المديرين المعنيين من خلال تنفيذ العمل المطلوب، مضيفاً: إن دمشق تخدم فعلياً ٣ محافظات سورية، كما أن ميزانية المحافظة كانت مخصصة لـ مليون و٨٠٠ ألف مواطن، وحاليا لـ ٦ ملايين مواطن.**

**وأكد كلعو أن المعاملة تكون قد عولجت قبل وصولها من لجان الأحياء إلى المحافظة!، الأمر الذي يتطلب اتباع أساليب أكثر مرونة تطور من آلية العمل وتساهم في معالجة المشكلات، مبيناً وجود مطالبات بأهمية معالجة كابلات الكهرباء الظاهرة وترميم الحفريات في عدد من الأحياء والاهتمام بمختلف المناحي الخدمية، موضحاً أن هناك مساعي لإعادة دمشق لحالتها السابقة.**

**كما نوه عضو المكتب التنفيذي بعدم التهاون مع أي مخالفات من لجان الأحياء بمن فيهم المخاتير، مشيراً في سياقه إلى تكثيف الحملات لإزالة إشغالات ورش إصلاح السيارات وتشديد الرقابة عليها بشكل أكبر خاصة بعد الشكاوى الواردة ونتيجة تأثيرها في حركة المرور وما تسببه من إزعاج للمواطنين في مختلف الأحياء وتحديداً بالبرامكة والحلبوني وزقاق الجن، على الرغم من اعتماد المواطنين على هذه الورش وتفضيلهم عدم الذهاب إلى حوش بلاس، لافتاً إلى ضرورة الحزم في التعامل مع أي مخالفة والحد منها لعدم تكرارها.**

> المعاملة تعالج قبل وصولها إلى المحافظة!

# مجلس محافظة الحسكة يطالب بوضع حد لارتفاع أسعار العمليات القيصرية في المشافي الخاصة

**الحسكة- دحام السلطان**

ناقش أعضاء مجلس محافظة الحسكة في اليوم الأول من جلسته الخامسة العادية التقارير المقدمة للمجلس في مجال عمل قطاعات الاقتصاد والتجارة الداخلية والزراعة والري والشؤون الاجتماعية والبيئة والعمل والصحة، إضافة إلى قطاع الإسكان والثروة المعدنية والكهرباء.

وأكدت المداخلات المقدمة من أعضاء مجلس المحافظة ضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق الاستقرار في العملية التربوية مع بدء انطلاق العام الدراسي الجديد، وضرورة تأمين الأدوية الخاصة بمعالجة مرضى الأمراض المزمنة في محافظة الحسكة وضبط أسعار الأدوية في الصيدليات، والإقلاع بمشروع مشفى معالجة الأورام السرطانية في مدينة القامشلي، والاهتمام بتحسين نوعية رغيف الخبز المنتج في المخابز العامة والخاصة والاحتياطية، والعمل على إعادة تشغيل الهواتف الأرضية في قرية المناجير بريف منطقة رأس العين، وتأمين باص لنقل المسافرين من قاعة المطار إلى موقع مدرج طائرة «اليوشن» في مطار القامشلي وزيادة كميات الطحين لبعض الأفران الخاصة بمدينة الحسكة من ٥٠ إلى ١٠٠ كيلو غرام.

ودعت المطالب المقدمة من أعضاء المجلس أيضاً إلى ضرورة تفعيل عمل الرقابة التموينية في الأسواق والريف الواقع تحت سيطرة الدولة، ووضع حد للتفاوت الكبير في أسعار الدواء من صيدلية إلى أخرى.

وكذلك وضع حد لارتفاع أسعار العمليات القيصرية في المشافي الخاصة، وتأمين المحروقات للمزارعين من أجل إرواء مزروعاتهم وصيانة طريق البترول المار من مدينتي الحسكة وبلدة الهول باتجاه محور بلدة تل براك خاصة مع اقتراب فصل الشتاء.

إضافة إلى المطالبة بزيادة سعر الكيلو غرام الواحد من القمح من ١٤٠ إلى ١٧٥ ليرة سورية ووضع حد لإشغالات الأرصفة في شوارع مدينتي الحسكة والقامشلي، وترحيل بقايا الأشجار المقطعة في موقع ثانوية أبي تمام بالحسكة، وإحداث مركز إسعافي وسط المدينة كون المشفى الوطني خارج السيطرة، والعمل على إعادة العمل في شركة سادكوب من أجل تأمين مواد المحروقات.

وقال محافظ الحسكة جايز الحمود الموسى: إننا نعيش زمن الانتصارات والأزمة في مراحلها الأخيرة ولابد من العمل باتجاه إعادة الإعمار والاهتمام أكثر بنقل هموم وإرهاصات المواطن، والعمل على تقديم كل التسهيلات اللازمة بغية تطوير عمل المؤسسات والدوائر الخدمية داعياً الأعضاء إلى ضرورة بذل الجهد لنقل هموم المواطن وممارسة دورهم البناء في تسليط الضوء على السلبيات بغية العمل على معالجتها.

وبين رئيس مجلس محافظة الحسكة عايد الزاب أهمية الدور الذي يقوم به عضو المجلس من خلال الدور الرقابي وتسليط الضوء على العديد من القضايا التي تحتاج للحل سواء محلياً أو مركزياً، حيث يتم رفع مقترحات إلى الجهات المعنية والمختصة ومتابعتها بشكل مستمر.

## كلام رسمي جداً

### صاحب محل بكداش تعهد بتنفيذ الشروط

رداً على الشكوى المنشورة على موقعكم بتاريخ ٣٠/٧/٢٠١٧ تحت عنوان «هل خضعت المحافظة للضغوط وفتحت بكداش.. المحافظة: فتحنا المحل لتصحيح الخلل في الإنتاج» نبين لكم ما يلي:

إن السيد موفق حمدي بكداش صاحب محل بوظة بكداش الكائن في سوق الحميدية تقدم بطلب راجياً فيه الموافقة على فض الخاتم الرسمي عن محله واستبدال المدة المتبقية من الإغلاق بغرامة مالية حسب القرارات الصادرة عن مجلس المحافظة كما تعهد بتنفيذ الشروط المطلوبة منه كافة.

وتمت الموافقة على فض الخاتم الرسمي بعد مرور أسبوع من الإغلاق أي بتاريخ ٢٩/٧/٢٠١٧ واستبدال المدة المتبقية من الإغلاق والبالغة ٣٠ يوماً بدفع غرامة مالية عن كل يوم ٣٠٠٠ آلاف ليرة سورية استناداً للقرار الصادر عن المكتب التنفيذي رقم ١٠٦٣/م.ت تاريخ ٢٦/١٢/٢٠١٦ ووضع المحل تحت المراقبة لحين استكمال الشروط الصحية والتأكد من الاهتمام بنظافة قسم التحضير وذلك أسوة بباقي الفعاليات والمحلات في أنحاء المدينة كافة.

**محافظ دمشق**
**بالتفويض مدير الصحافة والثقافة والإعلام**
**ريم العبدو**